اسم المقال: العولمة وجائحة كورونا: دراسة في تحولات بنية الاقتصاد العالمي
اسم الكاتب: م.د. أحمد مشعان نجم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7588
تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العولمة وجائحة كورونا: دراسة في تحولات بنية الاقتصاد العالمي[▽]

Globalization and the Corona pandemic: a study of the transformations in the structure of the global economy

م.د. أحمد مشعان نجم* Dr. Ahmed Mashaan Najm

الملخص:

يشكل الاقتصاد العالمي احد أهم البنى والركائز الاساسية التي يقوم عليها النظام العالمي، بما يتضمنه من عناصر ومكونات وتفاعلات مع مختلف المتغيرات المحيطة به سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، ولعل الشكل الاكثر بروزاً لهذا البناء كان متمثلاً بـ(العولمة) بعناصرها ومتغيراتها واهدافها ومبادئها الداعية الى حرية التجارة والاسواق الحرة والخصخصة وغيرها منذ اواخر القرن العشرين وقيام نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية على انقاض انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، الا ان المتغيرات المتسارعة والغامضة التي يعيشها العالم اليوم قد انعكست على مدى قدرة هذا النظام على الصمود ومواجهة التحديات او امكانية قيام تحولات مهمة في البنى الرئيسة له، كما هو الحال مع جائحة كورونا وتداعياتها المهمة على الصعد كافة داخلياً وخارجياً وبمستويات متفاوتة التي انعكست على الاقتصاد العالمي كأحد أهم دعائم النظام العالمي.

الكلمات المفتاحية: النظام العالمي، الاقتصاد العالمي، جائحة كورونا، الرأسمالية، الولايات المتحدة الامريكية

Abstract:

The global economy constitutes one of the most important structures and basic pillars on which the global system is based, with its elements, components, and interactions with the various variables surrounding it, whether at the internal or external level. Perhaps the most prominent form of this structure was represented by (globalization) with its elements, variables, goals, and principles calling for... Freedom of trade, free markets, privatization, etc. have existed since the late twentieth century and the establishment of a global order led by the United States of America on the ruins of the end of the Cold War and the

▽ تاريخ التقديم : 2024/1/15 تاريخ القبول: 2024/2/19 تاريخ النشر: 2024/3/31

* كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار ahmedmashaan@yahoo.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

disintegration of the (former) Soviet Union. However, the rapid and ambiguous changes that the world is experiencing today have been reflected in the extent of this system's ability to withstand and face challenges. Or the possibility of important transformations in its main structures, as is the case with the Corona pandemic and its important repercussions at all levels, internally and externally, and at varying levels, which were reflected in the global economy as one of the most important pillars of the global system.

Keywords: the global system, the global economy, the Corona pandemic, capitalism, the United States of America

المقدمة:

لقد أصبحت العولمة وفلسفتها التي سادت العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية إحدى حقائق الحياة، إن لم تكن الحقيقة الأكثر تأثيرا في تأريخ تطور الجنس البشري. وقد أصبحت, على غرار الجغرافية السياسية، هي النظام العالمي بذاته، في بعده الاقتصادي وفي أبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية، كما وغدت مع مرور السنوات القوة الدافعة نحو تعظيم الثروة العالمية وتوزيعها بين مراكز القوى الاقتصادية في العالم، التي لا يمكن أن تسيطر عليها دولة واحدة بمفردها، أو أن تتوقف إلا إذا توقف وانتهى كل شيء. لكن كما كان الحال متغيرا على الدوام في الشؤون الدولية وبضمنها السياسات الاقتصادية الدولية، كذلك هو الآن مع العولمة التي أعاد الكثيرين النظر في مساراتها المستقبلية وما يرتبط بها من أفكار ونظريات في ضوء التداعيات التي رافقت جائحة كورونا وما خلفته من آثار لا تزال تعصف بحركة الصناعة والإنتاج والتجارة وأسواق المال حول العالم، فضلا عن نتائجها البعيدة المدى التي لابد أن تأتي على شكل وبنية الاقتصاد العالمي.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة في أطار محاولة تقديم فوائد نظرية وعملية للمختصين والباحثين والمحللين من خلال بيان ماهية اسس النظام الاقتصادي العالمي وأهم اهدافه وكيف يمكن للازمات الكبيرة مثل جائحة كورونا ان تؤثر في هذه البنى على المستوى الايجابي او السلبي وهل ان هذا التأثير من شأنه ان يقود الى تحولات مهمة في البنى الرئيسة مستقبلاً.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في ان النظام الاقتصادي العالمي المستقر نسبياً واجه وما زال يواجه تداعيات وانعكاسات مهمة على الصعد كافة نتيجة جائحة كورونا ومتغيراتها المتفاعلة الامر الذي أدى إلى بروز إختلالات كبيرة في استقرار بنى الاقتصاد العالمي، ومن هنا يكمن السؤال الأهم المتمثل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الى اي مدى انعكست تداعيات جائحة كورونا على بنية النظام الاقتصادي العالمي؟ ومن هذا السؤال تتفرع مجموعة اسئلة أهمها:

1. ما هيه العولمة؟ وما هي أهم مراحلها؟ وانعكاسها على النظام الاقتصادي العالمي؟
2. ما هي العلاقة بين العولمة كنظام اقتصادي وجائحة كورونا؟
3. ما هي أهم التداعيات لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي؟
4. وما هي أهم الفرص والتحديات التي تواجهها العولمة في ظل جائحة كورونا؟

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان الاقتصاد العالمي يشهد تحولات مهمة في البنى الرئيسة بشكل غير مستقر؛ نتيجة جائحة كورونا، ومن هنا تصاغ الفرضية وفق نسق علاقة طردية أي كلما ازداد تأثيرات وتداعيات جائحة كورونا ازدادت الانعكاسات السلبية والتحولات في النظام الاقتصادي العالمي والعكس صحيح.

منهجية الدراسة:استندت الدراسة على مناهج مهمة في العلوم السياسية ابرزها المنهج الاستنباطي في بيان الحقائق العلمية لموضوع البحث والذي يتفرع منه مجموعة من المداخل أهمها المنهج التاريخي – الوصفي والمنهج التحليلي النظمي والمنهج المقارن، فضلاً عن المنهج الاستشرافي وغيرها من المداخل العلمية.

هيكلية الدراسة:تتوزع الدراسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة الى ثلاثة محاور رئيسة, جاء المحور الاول تحت عنوان(مفهوم العولمة وسماتها) اما المحور الثاني فقد كان بعنوان(واقع العلاقة بين جائحة كورونا والعولمة) في حين جاء المحور الثالث (تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي).

أولاً: مفهوم العولمة وسماتها

أن العولمة هي ترجمة للكلمة الفرنسية " Mondialisaion التي تشير جعل أي شيء ينظر اليه في مجال كوني "أي نقله في المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي يبتعد عن كل مراقبة. وهنا نقصد بالمحدود بصورة رئيسة معنى الدولة، التي ترتبط بإقليم معين وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك ونقل البضائع والسلع، فضلاً عن بروز مصطلح الأمن القومي الذي يقوم على حماية الدولة في الداخل والخارج، في المجالات الإقتصادية والسياسية والثقافية، أما اللامحدود، فيشار إليه بكلمة (العالم) أو الكون. بهذا المعنى تكون العولمة الإشارة إلى معنى الغاء سيادة الدولة القومية، وتخطي هذه الحدود إلى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العالم كله[1]، وكانت اكثر الظواهر شعبيةً خلال العقود الاخيرة، الا انها كانت من اوائل ضحايا هذه الازمة[2]، إذ لم تؤد العولمة إلى سرعة انتشار الأمراض المعدية فحسب، بل كانت أيضاً مسؤولة عن الترابط القوي بين الشركات والدول، الامر الذي جعلها قابلة للصدمات المفاجئة بشكل اكثر، ومن ثم، فإن جائحة كورونا[*] ظهرت بوصفها اختباراً حقيقياً للعولمة، ففي أعقاب انهيار سلاسل التوريد، وتخزين الدول للإمدادات الطبية، وفرض حظر السفر، فإن الازمة توجب على المجتمع الدولي إعادة تقييم ترابطه العميق من خلال اقتصاد مشترك، وان الفايروس لم يكشف فشل العولمة، بل كشف ضعفها رغم فوائدها، بينما تسبب في زيادة غير مسبوقة في أرباح العديد من الشركات، بل وتسبب في بعض الأحيان في ركود الاقتصاد العالمي. ولكن بشكل عام، تعتبر الشركات من خلال الركود بمثابة مقياساً للقدرات الانتاجية غير الموظفة او المستخدمة، وهذا يكشف مدى هشاشة النظام الاقتصادي للبلاد في حالات الطوارئ، كما يدل على عدم وجود بدائل للإنتاج. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار سلاسل التوريد، كما رأينا في بعض المجالات الطبية والصحية بسبب تفشي فيروس كورونا (COVID-19). لقد زاد الطلب العالمي للسلع والخدمات الطبية المهمة نتيجة تفشي الفايروس، مما دفع الدول إلى التنازع ضد بعضها البعض، حيث قامت بعض الدول بتخزين المواد لاستخدامها الخاص أو تقديم المساعدة لدول معينة حتى تتمكن من تعزيز قوتها على البيئة الدولية، مما أدى إلى تغير في موازين القوى بين الاقتصادات الكبرى على مستوى العالم[3].

---

[1] د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، بغداد، العراق، دار السنهوري للنشر، 2011م، ص348.

[2] Narciz BĂLĂŞOIU, "Global Economy in the COVID-19 Era The Impact of the Pandemic on the Economic and Financial Systems", The 4th International Conference on Economics and Social Sciences "Resilience and economic intelligence through digitalization and big data analytics", Bucharest University of Economic Studies, Romania, June 10-11, 2021, P.29.

[*] هي جائحة عالمية مستمرة لمرض فيروس كورونا 2019م(كوفيد-19)، تعود الى فيروس كورونا 2 والمرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة(سارس-كوف-2) تم الاعلان عنها من قبل منظمة الصحة العالمية بشكل رسمي في 30 كانون الثاني/يناير 2020م واعلان حالة الطوارئ الصحية العامة تعكس القلق الدولي، واكدت ان المرض تحول الى جائحة في 11 أذار / مارس من العام نفسه، وبلغ أكثر من (7.9) مليون اصابة بهذا المرض لدى اكثر من (188) دولة ومنطقة حلو العالم لغاية 15 حزيران/يونيو ، من بينها(433,000) حالة وفاة، وتعافي ما يزيد عن(3،76) مليون مصاب. للمزيد من المعلومات ينظر: م.د. أحمد مشعان نجم، "النظام الدولي في ظل جائحة كورونا: التأثيرات والانعكاسات"، مجلة كلية التربية للبنات، العدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الاول لمجلس تحسين جودة التعليم لكليات الاعلام بالتعاون مع جامعة السليمانية للمدة 23-2022/1/24م، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2022م، ص237-238. ونافذ فايز الهرش، "أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد(3)، المجلد(3)، جامعة عاشور الجلفة، الجزائر، 2020م, ص4.

[3] Henry Farrell and Abraham Newman, “Will the Coronavirus End Globalization as We Know It?”, Foreign Affairs, March 16, 2020: https://2u.pw/rSSOz

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يرى (نيل شيرينغ) من كبار الخبراء الاقتصاديين في "كابيتال إيكونوميكس" ان الشركات حول العالم سوف تشكك بالفوائد الناجمة عن الحفاظ على سلاسل التوريد العالمية ضمن النطاق المحلي، ذلك ان هذه العملية سوف يقلص من رأس مال هذه الشركات، إذ ان الاقتصاد له مكانته في عالم التجارة الحرة وبدون مكيانزيمات بديلة، ولكن بالمقابل سوف يكون هناك انتقال الى المزيد من الحواجز التجارية الدولية، فضلاً عن التكنولوجيا الجديدة التي تزيد من قدرة الشركات على اعادة تكوين عملية الانتاج في بعض جوانبه، وهو ما يعني سوف يكون هناك تقصير لسلاسل التوريد من قبل الشركات. بسبب ان خطورة التوقف والجمود الذي تسببه الكوارث الطبيعية والاوبئة سوف يدعم الاسباب الدافعة نحو هذا التحول والتغيير الجذري، وكل هذا يشير الى ان الانتاج صار محلياً او اقليمياً بشكل أكبر[1].

من ذلك فإن النقاش والجدل بخصوص انتهاء العولمة نتيجة انعزال الدول وانكفائها على نفسها بديلاً عن الانفتاح ازاء العالم ومواجهة تداعيات العولمة وانعكاساتها يعد نقاشاً غير كامل بل ومنقوص ولا بد من ان يكون الحديث عن ما يسمى "إعادة إنتاج وتجديد العولمة". فالعولمة بمعنى سيطرة اقتصاد السوق الحرة يمكن القول انها انتهت مع بداية تداعيات الازمة المالية العالمية 2008م وما جاء بعدها من ازمات متعددة ومتنوعة لعل آخرها هو كيفية التعامل مع التوسع الديموغرافي وانتشاره لفيروس كورونا، إذ بين ذلك بشكل واضح عن دور الدولة الحيوي في ادارة بعض القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والنقل، الامر الذي استوجب الحاجة الى اعادة انتاج انموذج للعولمة بشكل جديد بحسب المعطيات المعاصرة[2].

بدأت العولمة في المرحلة الأولى، التي استمرت من نهاية الحرب الباردة حتى وقت قريب جدا، كانت العولمة تدور حول اتفاقيات التجارة الحرة، وبناء سلاسل التوريد العالمية، وخلق وتوسيع الطبقات المتوسطة مع التخفيف من حدة الفقر المدقع، وتوسيع الديمقراطية، وزيادة كبيرة في الاتصالات الرقمية والتنقل العالمي، وعلى الرغم من ذلك كانت ثمة نكسات كبيرة لها مثل الحروب في أفريقيا والبلقان والشرق الأوسط. لكن المرحلة الثانية من العولمة تتباين، وفقاً لـ مورتون كابلان، إذ تتكون العولمة خلال المرحلة الثانية, التي تجري الآن، عن طريق فصل العالم إلى كتل قوى عظمى مع جيوش قوية وسلاسل توريد منفصلة، وكذلك ستشهد صعود الأنظمة الاستبدادية، وتسود فيها الانقسامات الاجتماعية والطبقية التي

[1] خبراء اقتصاديون: فيروس كورونا يهدد مستقبل العولمة، شبكة الجزيرة، 2020/2/19، متاح على الرابط: https://2u.pw/53kxr

[2] إيمان زهران، هل ستسهم أمننة إرتدادات العولمة في إعادة هندسة النظام الدولي ؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/4/7، متاح على الرابط : http://www.acrseg.org/41565

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ولّدت الشعبوية المعاصرة، إلى جانب انزعاج الطبقة الوسطى في الديمقراطيات الغربية. باختصار فإن العولمة في مرحلتها الثانية سوف تعكس الانقسامات العالمية غير المسبوقة والسابقة من جديد[1].

خلقت العولمة أسواقاً دوليةً مزدهرةً حقاً في أيامها الأولى، مما سمح للمصنعين بإنشاء سلاسل توريد انسيابية عن طريق استبدال مورد أو مكون بآخر وفقاً الحاجة، واصبح "ثروة الأمم" لآدم سميث إلى "ثروة عالمية"، إذ ان الشركات قد استفادت من تقسيم العمل، وادى مبدأ التخصص الى زيادة الكفاءة والانتاجية في عصر العولمة، وهو ما حقق النمو الاقتصادي. ولكن من ناحية أخرى، خلقت العولمة أيضاً نظاماً معقداً من الاعتماد المتبادل. إذ تتبنى الشركات سلاسل التوريد العالمية، وهو ما ادى الى بروز شبكة معقدة من مراكز الانتاج والتي ربطت الاقتصاد العالمي ببعضه ويمكن الآن إنتاج مكونات منتج واحد في عشرات البلدان. وهذا الاتجاه العالمي نحو التخصص يجعل من الصعب في بعض الأحيان إيجاد بدائل لمكونات معينة، وسيما للمنتجات غير العادية أو تلك التي تتطلب مهارات محددة، وهنا تكمن هشاشة النظام. أن بعض القطاعات الاقتصادية، ولاسيما تلك التي ينتشر إنتاجها عبر بلدان متعددة، تمكنت من الصمود في وجه الأزمة بشكل جيد الى حد ما، بينما الصناعات الأخرى ستكون معرضة لخطر الانهيار إذا أوقف الفيروس إنتاج مكون منتج معين في بلد ما. على سبيل المثال، تشعر شركات صناعة السيارات في جميع أنحاء أوروبا بتهديد نقص إنتاج الأجهزة الإلكترونية الصغيرة، بسبب قيام شركة واحدة بتعليق الإنتاج لدى أحد مصانعها في إيطاليا[2]، لذلك نجد ان الولايات المتحدة واوروبا على سبيل المثال تشعر بالقلق من ان النقص في قطع الغيار من شأنه ان يعطل صناعاتهم[3]، وعليه فإن صانعو القرار في العالم اليوم وهم يسعون الى مواجهة ازمة كورونا وتداعياتها، لا بد لهم ان يأخذوا بنظر الاعتبار مواجهة حقيقة مهمة وهي ان الاقتصاد العالمي يعمل وفقاً لديناميكيات جديدة وليس كما في السابق، فالعولمة كانت دائماً تدعو الى زيادة التخصص لدى العمال في مختلف الدول، وهو أنموذج يحقق الكفاءة الاستثنائية، ولكن فيما بعد اتضح انها تؤدي الى وجود نقاط ضعف استثنائية ايضاً،

[1] هشاشة النظام.. هل تنهي جائحة كورونا العولمة التي نعرفها أم تدخل مرحلة أخرى؟، شبكة الجزيرة، 2020/3/21، متاح على الرابط : https://2u.pw/lupQo

[2] Henry Farrell and Abraham Newman, Op.Cit.

[3] Saira Naseer and others, COVID-19 outbreak: Impact on global economy, Abdul Rauf(EDITED), Public Health, Naseer S, Khalid S, Parveen S, Abbass K, Song H and Achim, 30 January 2023, P.2.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اصبحت واضحة من خلال الصدمات العالمية، كما هو بالنسبة لانتشار الفايروس، إذ ان العولمة خلقت عدة مناطق حول العالم تنتج منتج واحد، وهو الامر الذي انعكس وادى الى ضعف نظامها الاقتصادي وهشاشته خلال الازمات، وهو ما بدا واضحاً في تفكك سلاسل التوريد، فضلاً عن نقاط الضعف الاخرى في فترات مقبلة[1], إذ ان الوباء قد ظهر في الصين، ومتمركزاً فيها الى جانب اليابان وكوريا وتعد الاكثر تضرراً من الدول، وبسبب مركزيتها في سلاسل التوريد العالمية للعديد من الصناعات، انعكس ذلك على سلاسل التوريد العالمي، ومن ثم توقف الامدادات الاساسية ما سيعيق الانتاج، وارتفاع صدمات التوريد[2]، لذلك يرى الخبير الاقتصادي البريطاني(تشاتهام هاوس) في المعهد الملكي البريطاني من ان الأولوية في اصلاح الاقتصادات لا بد ان يكون من خلال اعطاء الثقة وبنائها في جميع المؤسسات الاقتصادية وما يتفرع منها من عمال وموظفين ومستثمرين ومستهلكين ذلك ان العولمة قد اقامت ربطاً لعميات الانتاج حول العالم، فإن الشركة التي تقوم بصناعة منتجٍ ما. يتم صناعة قطع الغيار او باقي الاجزاء المطلوبة في دولة أخرى، وهو ما يفرض ضرورة تواصل الحكومات لإجراءات الدعم المالي والاقتصادي بعد فتح الاقتصاد لتعود دورة الاقتصاد لطبيعتها[3].

لقد أرتبط النظام الاقتصادي العالمي الذي نعرفه اليوم والذي تمثله العولمة بمشروع اقتصادي وسياسي وأيديولوجي ظهر إلى الوجود في أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي ويتمثل في الليبرالية الجديدة التي عجلت بصنف جديد وأكثر طموحًا من الاتفاقات التجارية في عالم التدفقات المالية الحرة بين أسواق العالم.

يذكر ديفيد هارفي، وهو يدرس الليبرالية الجديدة على وجه التحديد باعتبارها "مشروعًا سياسيًا" أطلقته طبقة الشركات البرجوازية من أجل "تقليص القوى العاملة" المتخصص في دراسة النيوليبرالية، ويشير الى ان ظهور الحركات الاجتماعية وصعودها، والمناداة بحماية المستهلك، وغيرها من المبادرات الاصلاحية، قد ادت الى تهديد مصالح الطبقة القائمة. ويبين انها لم تكن على علم بها ولكنها تدرك وجود عدد من الجبهات التي يمكن ان تناضل من خلالها وهي: الجبهة الايديولجية والجبهة السياسية، ولكن

---

[1] Henry Farrell and Abraham Newman, Op.Cit.

[2] ميلود بن خيرة وسعيدة طيب، "اثر جائحة كورونا (Covid-19) على الاقتصاد العالمي"، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، العدد(2)، المجلد(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020م، ص13.

[3] د. فتحية رمضان وادي، "الاقتصاد العالمي في زمن الكورونا: دراسة تحليلية خاصة بالاقتصاد العالمي لسنة 2019-2020م"، مجلة كليات التربية، العدد(21)، جامعة الزاوية، ليبيا، نيسان/ ابريل 2021م، ص414.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عليها اولاً ان تجابه وتحد من قوة العمل بأي شكل ممكن. وهكذا برز مشروع سياسي عالمي يسمى "النيوليبرالية" وكان هارفي على قناعة بأن المشروع السياسي النيوليبرالي لم يكن مجرد "هجوم أيديولوجي" بل "خطة اقتصادية يتم تنفيذها خطوة بخطوة من قبل البرجوازية العالمية أو التجارية". وفي غضون سنوات قليلة نسبيًا، سيطرت السياسة العامة النيوليبرالية في لندن وواشنطن وغيرها حول العالم. واستطاعت الانتشار عن طريق الانقسامات الأيديولوجية بين اليمين واليسار ومن خلال الكتل الحزبية في مجلس العموم والبرلمان. حتى الأحزاب اليسارية اسمياً مثل حزب العمال البريطاني والحزب الديمقراطي الولايات المتحدة، قد تبنت واستوعبت مبادئها الاساسية وممارساتها. كما تم تبني الأيديولوجية النيوليبرالية من قبل العديد من المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وتم فرضها على الحكومات والمؤسسات على نطاق غير مسبوق في جميع أنحاء العالم. وقد أخذت معظم البلدان النامية زمام المبادرة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي اقترحتها. ويتذكر ديفيد هارفي مثالاً خلال أزمة الديون المكسيكية في عام 1982، عندما قال صندوق النقد الدولي: "سوف نقوم بإنقاذكم". في الواقع، ما كانوا يفعلونه هو "إنقاذ بنوك نيويورك وتطبيق سياسة التقشف" وتم تطبيق مثال آخر لذلك في الازمة الاقتصادية في اليونان 2010م، "إذ تبين لاحقاً انهم قاموا بأنقاذ البنوك وارغام المواطنين على التسديد من خلال سياسة التقشف"[1].

ثانياً: واقع العلاقة بين جائحة كورونا والعولمة

اصبحت المبادئ والشعارات مثل السوق الحرة وتحرير التجارة الدولية التي تنادي بها المؤسسات الدولية وتروج لها من قبل مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية، عاجزة عن ايجاد حلول، بل وتفرض مشكلات ذات علاقة بقيمة الانسان ومكانته فيها، والذي اصبح ضمن ادوات السوق، بدلاً ان يكون محور وغاية كل عملية اقتصادية، ودلالة ذلك عجز المنظومات الصحية في مواجهة تداعيات انتشار جائحة كورونا نتيجة النقص الحاصل في التخصص المالي الكافي لها، والاكثر من ذلك ان منظومة السوق لم تعد قادرة على السيطرة في ضبط القوى والفواعل الساعية لتعظيم ارباحها، مقابل ضعف التوازن الاجتماعي والبيئي الذي أصبح أكثر ضعفاً نتيجة البحث عن الربح، لذلك فقد أصبح

[1] محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية – (الجزء الثاني)، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/3/30، متاح على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4624

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

متوقعا أن من أهم سمات مرحلة ما بعد كورونا هو فتح النقاش بشأن أنسنة العولمة والوقوف في وجه الليبرالية المتوحشة[1].

لقد نشأ نقاش حيوي ما اذا كانت العولمة قد وصلت الى ابعد ما ينبغي وقد بلغت حدودها النهائية، سيما في ظل تأثير الوباء على سلاسل القيمة العالمية ومدى امكانية نقل السلع الاستراتيجية مثل المواد الطبية، إذ يرى(ستيفن وايت واخرون) من منظور سياسي انه منطقياً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الانسحاب من الصين والتنافس معها من اجل تقليل المخاطر وزيادة المرونة والخشية من ان تحل الصين محل الولايات المتحدة باعتبارها المهيمنة في المستقبل، مما يعني تقليص العولمة، وبالمقابل فان الهدف الرئيس على المدى الطويل هو اضعاف الصين من خلال قطع الامدادات التي تحتاجها والحفاظ على النمو الاقتصادي والقوة العسكرية الامريكية، وبالتعاون مع الشركات الكبرى الاخرى، وان ذلك قد يؤدي الى تراجع العولمة وتكلفة اقتصادية للولايات المتحدة، الا ان هذه التدابير تضر بالصين اكثر، وسيكون من المنطقي ان يقبل حلفاء الولايات المتحدة الخسائر الاقتصادية اللازمة لاحتواء الصين[2].

إن الدول التي حققت نجاحاً في التصدي للفيروس لم تكن مصنفة كدول كبرى سياسياً او اقتصادياً او عسكرياً على المستوى الدولي، وانما ما تميزت به هو امتلاكها لنظام صحي قوي، والقدرة على الاستجابة للجائحة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يمنحها المرونة اللازمة لمواجهة الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة. لقد أعاد الوباء، على وجه الخصوص، النظر في السياسات النيوليبرالية التي أدت إلى بيع وتسويق جذور الدولة وقطاعها العام، وتغيير شكل الاقتصاد السياسي، فضلاً عن دور الدولة في الابقاء على معدلات مقبولة ومناسبة للإنتاج المحلي بعد ان بينت الازمة مدى الاشكاليات

[1] مصطفى بخوش، انعكاسات أزمة كورونا الحديثة على دراسة في العلوم السياسية، في كتاب : أسماء حسين ملكاوي وآخرون، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدوحة، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020، ص 80.

[2] Petra Dünhaupt, Hansjörg Herr, Fabian Mehl & Christina Teipen, "Economic and Social Effects of the COVID-19 Pandemic and the Future of Global Value Chains", Working Paper, No. 164, Institute for International Political Economy Berlin, Berlin School of Economics and Law, Institute for Political Economy, Berlin, 2021, P.17.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والتعقيد من الاعتماد الكلي على الاستيراد للأجهزة الطبية وادواتها والمواد الغذائية، سيما وان الصين لوحدها قد سيطرت على أكثر من 80% من الانتاج العالمي للمواد الطبية[1].

خلال نقاش اذاعي بخصوص "الرأسمالية مقابل فيروس كورونا"، جاء التساؤل الأهم فيما ان الانموذج الامريكي للرأسمالية الليبرالية سوف يجعل من الولايات المتحدة الامريكية ونظامها الاقتصادي غير قادرين وغير مناسبين في مواجهة ازمة صحية بهذا الحجم كالحال مع جائحة كورونا، اشار (جيفري ساكس) مدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا، أنه "ليس لدينا نظام صحي عام. لدينا نظام خاص للربح. لدينا عشرات الملايين من المواطنين الذين ليس لديهم تغطية صحية. ليس لدينا اختبار منهجي. نحن نتدافع، وقد مرت أسابيع مع تكاثر هذا الفيروس وانتشار الوباء في الولايات المتحدة". وليس هناك غرابة في ان عام 2020 سوف تدخل التاريخ كونها سنة لم يتم فيها الكشف عن تراجع المنظومة الصحية العامة وفشلها على المستوى العالمي فقط، بل والتأكيد على حقبة ركود جيوسياسي وانهيار من قمة النظام النيوليبرالي خلال القرن الجديد[2].

كان توجه الحكومة الأمريكية من حيث الواقع العملي, نحو إلغاء القيود المفروضة على حركة الأفراد وعلى العمل في المصانع والمصالح الاقتصادية والمالية والتجارية والتي تراجعت عنه تحت ضغط الرأي العام فيما بعد، كان هذا التوجه كاشفاً عن الطبيعة العنيفة للنظام الرأسمالي المستعد دوماً في سبيل المكاسب والأرباح للتضحية بحق الناس في الحياة الآمنة والحماية من الأمراض والأخطار الصحية في مقدمة مقوماتها. فمثلما يرفض النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الاعتراف بالكوارث البيئية والمناخية التي ألحقها بعالمنا ويقاوم التغيير باتجاه أنماط جديدة للنشاط الصناعي والاقتصادي والتجاري تحد من التلوث وتجدد شباب الأرض ومثلما يرفض الكف عن استغلال الفقراء والضعفاء والمهمشين من العمالة غير الشرعية في الولايات المتحدة ويقاوم إقرار حقوقهم الأساسية من الحق في الحصول على مقابل مادي عادل للعمل إلى الحق في التأمين الصحي، يرفض النظام الرأسمالي أيضا قبول حقيقة أن الحد من الأخطار التي يحملها فيروس كورونا للأفراد وللمجتمعات البشرية يستدعي تعطيل الأسواق ويستدعي

[1] منصور أبو كريم، هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحسار كورونا؟، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/4/19، متاح على الرابط : https://2u.pw/pgDHH.

[2] محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية – (الجزء الأول)، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/3/23، متاح على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4611#a2

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أيضا تغليب تقديم المساعدات المالية والحوافز الضريبية للفقراء على إعطاء الأغنياء والشركات الكبيرة المزيد من التنازلات[1].

يلاحظ مؤرخو الاوبئة نقطة مهمة تتمثل في انه "كلما أصبح البشر متحضِّراً مع وجود مدن أكبر وطرق تجارية أسرع، وتقنيات التواصل بين مجموعات مختلفة، ونظم بيئية، كلما تفجَّرت أوبئة أكثر "وبإغلاق للمجتمعات بالكامل في جميع أنحاء العالم، يدحض فيروس كورونا فرضية السياسات النيوليبرالية، ويدعو إلى تفكيك وإزالة الغموض عن أي أيديولوجية نيوليبرالية تنفي وتتجاهل لعلم الاقتصاد. ويلاحظ (بوب يوري) في مقالة له بعنوان "الطاعون النيوليبرالي"، أن الجانب السلبي المتجاهل والمتوحش لهذا النظام تبدو في طريقه إلى "الكشف عن حقيقته من خلال انتشار فيروس صغير". وتلوح في الأفق أسئلة أخرى ذات صلة: ما الذي يجب أن يأتي في المقام الأول: المجتمع أم الاقتصاد، الصحة العامة أم الربح، رفاهية المواطنين أم البلوتوقراطية (حكم الأثرياء)؟ هل بدأ الوقت من اجل تغيير أنموذجي للسياسات العامة ؟ وما هي نوع الرؤية أو النسق النقدي الجديد اللذين سيظهران من حطام فيروس كورونا؟ من المؤكد أن وعود الدولة الحديثة التي تأسست في ضوء فلسفة اتفاقية ويستفاليا عام 1648 و"العقد الاجتماعي" الحديث كانت مخيبة للطموح الغايات من خلال غياب الصحة العامة والتي تمثل واحدة من أهم الاحتياجات الانسانية[2].

الآن بعد أن أصبح هناك عدم يقين في جميع أنحاء العالم بشأن مدة الأزمة الحالية التي سببها فيروس كورونا، فمن الواضح أن هذه الازمة الاقتصادية من المرجح أن تسبب ألماً دائماً وقد تترك ندوباً أعمق من الأوبئة الأخرى التي ظهرت بعد الحروب الكبرى. إذ ان هذا الوباء يعد مختلفاً اقتصادياً، فقد وجه ضربة قوية لدول اقتصادية كبرى، وبالإضافة إلى الصين، فإن الدول الأكثر تضرراً هي مجموعة السبع (G7). على الرغم من أن البيانات الطبية تتغير كل ساعة، إلا أنه اعتبارًا من 5 آذار/مارس 2020، كانت الدول الاكثر تضرراً ضمن العشرة الاولى نتيجة فيروس كورونا هي مطابقة على وجه التقريب مع قائمة الاقتصاديات العشر الاكبر في العالم(ما عدا ايران والهند)، وفي مقدمة هذه الدول

[1] عمرو حمزاوي، زمن كورونا.. خطر الرأسمالية العنيفة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2020/3/31، متاح على الرابط : https://carnegie-mec.org/2020/03/31/ar-pub-81408

[2] محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية – (الجزء الثاني)، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/3/30، متاح على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4624

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان. فضلا عن انه يمكن إدراك حجم الكارثة، من خلال ملاحظة ان هذه الدول لوحدها تمثل 60% من العرض والطلب العالمي (الناتج المحلي الإجمالي) وتشكل 65% من التصنيع العالمي، وتمثل 41% من الصادرات الصناعية العالمية. على حد تعبير أحد المحللين الاقتصاديين فإنه: "عندما تعطس هذه الاقتصادات، يصاب بقية العالم بالبرد". وتشكل هذه الاقتصادات، ولاسيما الصين وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا والولايات المتحدة، جزءاً من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها تولد حالات عدوى "متسلسلة" في جميع البلدان تقريباً[1].

ان ايقاف التنقل ما بين الدول واغلاق الحدود سوف يؤدي بالخسارة الكبيرة على الاقتصاد العالمي، لان هذا الامر سيؤدي الى توقف تداول العملة الاجنبية وايقاف الاستيراد ويتراجع الطلب وتغلق المصانع، كل ذلك يؤدي الى انهياراً اقتصادياً كبيراً، وتفكك الاسواق المالية، ولن تعد الحكومات قادرة على تقديم الاموال الكافية كما هو في الازمة المالية العالمية 2008م، لان مداخيل الحكومات تكون متأثرة في الاصل نتيجة شلل الاقتصاد محلياً وعالمياً[2]، وإن غلق الدول حدودها مع الدول الأخرى يؤشر في المستقبل على إمكانية إحلال وعودة المكانة المفقودة للإنتاج الوطني المحلي بدلاً من الإنتاج العالمي الذي أصبح عامل يدعو للقلق وعدم الثقة، وهو ما يعني منح استقلالية أكبر للمنتج المحلي ودعمه، ولاسيما على صعيد الدول محدودة القدرات، عبر تنشيط إمكانات ومصانع الدول داخل حدودها، سعياً لكسر حاجز الاستيراد الخارجي والاعتماد على الداخل[3].

إن جائحة كورونا مثلت مناسبة مهمة بالنسبة للقارة الاوروبية لتذكيرها بأحداث شكلت مفصلاً مهماً في تاريخها، إذ ان المؤرخون الاقتصاديون الاوروبيون يخشون من تكرار مأساة الموت الاسود، والتي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر في اوروبا وادت الى وفاة ثلث سكان القارة، الامر الذي انعكس على ندرة العمالة، وارتفاع الاجور، والتشكيك بالنظام الاقطاعي السائد في أوروبا آنذاك. بل

---

[1] محمد محمود السيد، الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط : https://2u.pw/PwvEl

[2] هبة علي حسين، "اقتصاديات العالم وتخطي جائحة كورونا"، مجلة حمورابي، العدد(36)، السنة(9)، مركز حمورابي، بغداد، العراق، خريف 2020م، ص156. وايضاً:

Otaviano Canuto, The Impact of Coronavirus on the Global Economy, POLICY BRIEF, , PB 20-58, Policy Center for the New South, Rabat, Maroc, June 2020, P.10.

[3] سليم كاطع علي، النظام الدولي ما بعد أزمة فيروس كورونا، شبكة النبأ المعلوماتية، 2020/4/9، متاح على الرابط : https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/22817

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والتمهيد لقيام الثورة الصناعية والتي شهدت بريطانيا في ظلها فيما بعد وباء "الملك كوليرا" خلال الاعوام (1831–1832 و1848–1849 و1854 و1867). وايضاً داء السل كان له دور في وفاة ثلث الضحايا بين عامي 1800–1850 في بريطانيا، واليوم جاءت هذه الازمة لدى اذهان اوروبا بشكل اقوى، بسبب ان الاوبئة تشمل "معادلات عظيمة"، من شأنها ان تؤدي الى تداعيات وانعكاسات على المدى الطويل ليس فقط على النمو الاقتصادي الاوروبي، بل والاقتصاد العالمي ايضاً[1] .

الحقيقة الاقتصادية هي أن توجهات الحكومة في أوقات الأزمات الكبرى سوف تتغير بسرعة، فتصبح أقل رغبة في تحرير التجارة وأكثر ميلاً إلى تدابير الحماية التجارية. على سبيل المثال: خلال أزمة "الكساد الكبير" التي حدثت في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، تبنت حكومات مختلف البلدان سياسة "الحمائية التجارية" بمثابة درع لحماية اقتصاداتها. وعليه، فإن تأثير "وباء كوفيد–19" قد يشير إلى أن الاتجاه الاقتصادي العالمي سيتأثر بشكل أكثر سلبية، وقد يتأثر المزيد من الدول بحمائية تجارة الصادرات، ولاسيما حمائية تجارة الصادرات المتعلقة بالإمدادات الطبية. قد يدفع البعض إلى النظر إلى التجارة كوسيلة محفوفة بالمخاطر لضمان الوصول إلى المنتجات الأساسية بطريقة قد تنشئ أساسًا اقتصاديًا يواجه فيه الاكتفاء الذاتي من خلال الحمائية "في الأوقات الجيدة" ويمثل الضمان الافضل لمواجهة الفقر في اوقات الشدة، وهو ما نعيشه كجزء من تداعيات الازمة سيما ما يخص السلع والخدمات الطبية والدوائية[2].

ثالثاً: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

أدت جائحة كورونا كما هو حال الازمات الصحية العالمية الى ركود اقتصادي كبير وحاد لم يألفه العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بما يقدر بنحو(3.3%) في عام 2020م، وبذلك انخفض الناتج العالمي (3) مرات عما كان عليه خلال الازمة المالية العالمية 2008–2009م[3]، الا ان درجات التأثير متفاوتة بين قطاعات الاقتصاد العالمي المختلفة، ولعل اهم هذه القطاعات هي السياحة العالمية والطاقة، والاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية وسوق العمل والنقل والاسواق المالية والصناعات

[1] محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية – (الجزء الأول)، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/3/23، متاح على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4611#a2

[2] إيمان زهران، هل ستسهم أمننة إرتدادات العولمة في إعادة هندسة النظام الدولي ؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/4/7، متاح على الرابط : http://www.acrseg.org/41565

[3] Petra Dünhaupt, Hansjörg Herr, Fabian Mehl & Christina Teipen, Op.Cit., P.1.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التحويلية العالمية والمديونية العالمية[1]، إذ وصلت خسائر النقل الجوي العالمي الى(200) مليار دولار نهاية عام 2020م، وقطاع السياحة شهد تراجعاً بنسبة(74%)، اما الخسائر فقد قدرت بما يقارب (1،3) تريليون دولار، وانخفض الطلب العالمي للنفط بشكل قياسي لعام 2020م ما يقارب(9,75) مليون برميل/يوم وارتفعت المديونية العالمية الى بشكل لا مثيل له الى ما يقارب(2,1) تريليون دولار، بما يزيد عن الضعف في الزيادة المسجلة لحجم الدين ما بين 2017-2019م، وانخفضت التجارة الدولية ما يقارب(9%)[2]، ولقد كان من بين أبرز التداعيات التي طرحتها هذه الأزمة على المستوى الدولي أيضاً هو إمكانية إعادة النظر في العديد من الأنظمة والقواعد الحاكمة للاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الدولية بسبب فشلها في مواجهة الفيروس، وعدم تعاملها مع الأزمة الناشئة بحلول ومعالجات سريعة، من هنا فأن الأزمة ربما تكون بمثابة البداية لظهور بوادر لحالات من الضعف والتفكك في عدد من التكتلات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي بسبب فشله في مواجهة الأزمة، ولعل موقفه الرافض لطلب تزويد صربيا بالمعدات الطبية اللازمة لمواجهة الفيروس خير دليل على ذلك، مما دفع الرئيس الصربي إلى القول صراحة بأن: "التضامن الأوروبي غير موجود وكان حبراً على ورق"[3].

والحق فقد كان انتشار الفيروس حدثاً فارقاً أذعنت فيه بعض دول الاتحاد الأوروبي لأسوء غرائزها[4], حيث قامت ألمانيا، الدولة العضو الأكبر في الاتحاد الذي يفترض أن لديه "سوقاً موحداً"، قامت بحظر تصدير الأقنعة والكمامات الطبية إلى باقي الدول الأعضاء, وحذت الحكومة الفرنسية

---

[1] اليمين سعادة، "تداعيات جائحة كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة" مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد(2)، المجلد(5)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2021م، ص207-217. وايضاً: أشرف ابراهيم عطية، "تداعيات أزمة كورونا في الاقتصاد العالمي"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، العدد(3)، المجلد(3)، المجلس الاعلى للجامعات في مصر، 2022م، ص801-809. وايضاً: لمى عبداللطيف محمد علي وأ.د. علي عبد محمد سعيد الراوي، "الاقتصاد العالمي في مواجهة الازمات باستخدام السياسة المالية: جائحة كوفيد-19 كورونا نموذجاً"، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، العدد(3)، المجلد(2)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، العراق، حزيران 2023م، ص111-115.

[2] أوكيل حميدة وخوميجة فتحية وسنوساوي فاطنة، "حزم إجراءات مجابهة تداعيات جائحة كورونا على الاداء الاقتصادي العالمي"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد(1)، المجلد(10)، جامعة الوادي، الجزائر، حزيران/يونيو 2023م، ص241-245. وايضاً: زهراء عبدالحسين ظاهر وأ.م.د. راضي عبيد نغيمش، "آثار ازمة كورونا على متغيرات الاقتصاد العالمي والعراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(48)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، حزيران 2021م، ص104-111.

[3] سليم كاطع علي، النظام الدولي ما بعد أزمة فيروس كورونا، شبكة النبأ المعلوماتية، 2020/4/9، متاح على الرابط : https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/22817

[4] م.د. أحمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص242.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حذوها، بينما نادت أصوات في الاتحاد الأوروبي بأن من شأن إجراءات من هذا النوع أن تُقوِّض التضامن بين دول الاتحاد وتحول دون إمكانية إيجاد نهج مشترك في محاربة الفيروس الجديد[1].

يتضح مما سبق ان جائحة كورونا تنطوي على الأرجح على معادلات عظيمة من هذا النوع, ذلك أن التغيير المرتقب الذي قد يطال بنية الاقتصاد العالمي ومعه بالطبع النظام العالمي القائم, لابد أن يجتاز مرحلة انتقالية استثنائية، سواء من حيث الجذور السببية أو من حيث النطاق الجغرافي أو من حيث الظروف الموضوعية والموجبة. وهنا فان هذه الجائحة توفر في اعتقادنا كل ذلك، كما أن هذا التغيير لابد أن يكتسي طابعا أقرب إلى الصراع منه إلى التنافس التقليدي, باعتبار أن ما يتضاعف في أنصبة بعض الأطراف من الثروة والسلطة سوف يعني حسما في المقابل من أنصبة أطراف أخرى. وهنا تعطي الأوضاع على صعيد الصراع على الموارد الاقتصادية الحيوية, كما يحدث في أسواق الطاقة العالمية، والأوضاع التي تستجد في علاقات الدول الكبرى أمثلة على ذلك.

بناءً على ذلك تذهب بعض التوقعات إلى إن سوق النفط سيشهد اختلالاً لن يحكمه فقط قانون العرض والطلب، وإنما سيتحكم فيه أيضا التنافس السياسي والسعي نحو الهيمنة في السوق. فالدول تعكف الآن على الاستعداد لعالم ما بعد كورونا، واضعة في الاعتبار مصالحها القومية كأساس يحدد إطار حركتها للتعاطي مع هذا العالم الجديد، كما أنها تلهث لتعويض الخسائر التي حدثت خلال الفترة الماضية، والانطلاق بشراهة لاستئناف الأنشطة الاقتصادية أكثر من قبل والهيمنة على السوق العالمية[2].

والحق شهد الانتاج العالمي تراجعاً ملحوظاً بسبب اضطراب الاعمال، مما انعكس على العرض واحجام المستهلكين والمؤسسات عن الانفاق، وتراجع عرض العمالة نتيجة التراجع الصحي للعمال، وتزايد الوفيات[3]، إذ زادت البطالة بشكل غير مسبوق في الدول المتقدمة او النامية فعلى سبيل المثال فقط في

[1] فرح عصام، عولمة الكورونا.. كيف سيجعل الوباء الصين في قيادة العالم "اقتصاديا" وسيدفع أميركا للخلف؟، شبكة الجزيرة، 2020/3/18، متاح على الرابط : https://2u.pw/qSKKk

[2] محمد صغيرون الشيخ، العالم ما بعد فيروس كورونا، موقع تي آر تي عربي، 2020/5/8، متاح على الرابط: https://2u.pw/41TM9

[3] كرامة مروة ورحال فاطمة وخبيزة انفال حدة، "تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد – 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجاً"، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد(2)، المجلد(2)، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، حزيران/يناير 2020م، ص321–322.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الولايات المتحدة شهدت ما يقارب(10) مليون عاطل عن العمل خلال الاسبوعين الاخيرين من شهر آذار/ مارس 2020م[1]، وفي الاتحاد الاوروبي وصل الى ما يقارب(26,8) مليون نسمة، أي ما يعادل (12.7%) من اجمالي السكان للقوى العاملة في الربع الاول من عام 2020م[2]، ولقد حذرت منظمة العمل الدولية، من ان التداعيات الاقتصادية نتيجة الجائحة من شأنها ان تؤدي الى فقدان ما يقارب(25) مليون شخص حول العالم لوظائفهم بسبب الانهيار والتفكك الاقتصادي العالمي الهائل الناتج عن الجائحة[3]، فضلاً عن تراجع الطلب لتراجع مستوى الانفاق بسبب الخسائر المتعلقة بالدخل والخشية من انتقال العدوى، وحالة القلق وعدم اليقين، بل وتراجعت اسعار النفط ما يقارب(16%)[4]، ولعل ان أسعار النفط تشهد انخفاضاً حاداً في هذه الفترة لسببين: أولهما زيادة العرض وانخفاض الطلب بسبب عدم تجديد الاتفاق بين دول منظمة أوبك وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودول من خارج المنظمة وعلى رأسها روسيا الاتحادية، وثانياً بسبب توقف النشاطات والعمليات الاقتصادية في العالم نتيجة لأزمة كورونا[5]، إذ ان المفاوضات قد فشلت داخل منظمة اوبك والتي اقترحت تخفيض الانتاج بسبب نقص الطلب عالمياً على النفط لتبدأ حرب الانتاج ما بين الدول داخل المنظمة وخارجها، فقد رفضت روسيا التخفيض مما شكل دافعاً للسعودية بزيادة الانتاج وحصول فائض كبير من النفط العالمي وهو ما انعكس على اختلال العرض والطلب وهبوط الاسعار بما يقارب(30%)[6].

---

[1] Biswaj it Ba nerjee, "Impact of Covid-19 on the World Economy", RIS Diary 3rd Special Issue on COVID-19, Research and Information System for Developing Countries (RIS), New Delhi, India, April 2020, P.29.

[2] Angela Me and Haishan Fu, How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective, The Committee for the Coordination of Statistical Activities (CCSA), UN, 2020, P.54.

[3] رفيقة صباغ، "جائحة فيروس كورونا المستجد وآثارها على الاقتصاد العالمي"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد(4)، المجلد(9)، جامعة أحمد دراية، الجزائر،2020، ص164.

[4] كرامة مروة ورحال فاطمة وخبيزة انفال حدة، مصدر سبق ذكره، ص321-322.

[5] سعد حقي توفيق، ملاحظات حول الأزمة النفطية الحالية، شبكة النبأ المعلوماتية، 2020/4/19، متاح على الرابط: https://annabaa.org/arabic/energy/22925

[6] طبيب أسامة، "تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي: الآثار والاجراءات"، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد(1)، المجلد(4)، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، كلية الدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم الادارة، الجزائر، 2022م، ص87.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من الاستحواذ على جزء كبير من سوق النفط العالمية في عام 2014 وذلك بعد الثورة التي حدثت في تكنولوجيا النفط في شركة شل، إذ تصاعد إنتاج شل من النفط في السنوات اللاحقة من (0.4) مليون برميل في اليوم إلى أكثر من(4) ملايين برميل؛ واحتجاجاً على هذا الوضع حاولت السعودية العمل على منع ضخ النفط في الأسواق العالمية حتى تتمكن من مقاومة انخفاض الأرباح على المدى البعيد عبر كسب مليارات الدولارات من احتياطات النقد الأجنبي، لكن الولايات المتحدة بإجمالي إنتاجها من النفط –البالغ قرابة الـ 11 مليون برميل في اليوم– تجاوزت السعودية وروسيا لتغدو أكبر منتج للنفط في العالم. وعلى الرغم من ذلك استمر اتحاد الرياض وموسكو لعدم وجود أي خلل رئيس في سوق الطاقة، إلى الوقت الذي تسبب فيه تفشي فيروس كورونا بانخفاض الطلب على النفط في آسيا ولاسيما في الصين؛ ففي هذا الوقت دخلت السعودية وروسيا مرحلة جديدة فرضت الاختيار بين استمرار تعاون البلدين أو الدخول في سوق أشد تنافسية. ولكبح نفط شركة شل الأمريكية والتسبب بشله يحتاج الأمر ليكون سعر البرميل 50 دولاراً، فحالات الإفلاس اللا محدودة وتقييد الميزانية بهدف بقاء الشركات في إنتاج منخفض جداً في 2020 و2021 يمكن أن يصب في سياق أهداف الروس الرامية لخفض نفط شل وجعله في المرتبة الثالثة بين منتجي النفط[1]، سيما وان جائحة كورونا قد اسهمت في انخفاض النفط الى مستويات قياسية، إذ وصل نفط الخام الامريكي لأقل من الصفر(–37) دولار والذي يعد أسوء اداء في التاريخ، كما تراجع البرنت الامريكي الى (21) دولار للعديد من الاسباب من اهمها زيادة العرض وتراجع الطلب لقلة الانتاج العالمي وتوقف أهم الصناعات والاقتصادات الكبرى[2]، وتراجعت اسعار الغاز الطبيعي ما يقارب(50%) منذ بداية عام 2020م نتيجة لزيادة الانتاج وتراجع الطلب[3].

والحق فأن ما يعطي هذه الأزمة الاقتصادية العالمية زخماً أكبر نحو الاضطراب هو ما يحدث عند القمة في العلاقات بين كل من الولايات المتحدة والصين[4]، إذ ظهرت أولى ملامح الحرب التجارية

[1] شهرة بولاب، مستقبل أوبك وأوبك + في مهب الغموض، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020/4/8، متاح على الرابط: /http://www.bayancenter.org/2020/04/5806

[2] نافذ فايز الهرش، مصدر سبق ذكره، ص9.

[3] رفيقة صباغ، مصدر سبق ذكره، ص165.

[4] Narciz BĂLĂŞOIU, Op.Cit., P.31.

وأيضاً: م.د. أحمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص242.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بين الدولتين خلال الحملة الانتخابية للرئيس الامريكي الاسبق (دونالد ترامب) في عام 2016، والتي توعد فيها باستعادة الوظائف الأمريكية المفقودة بسبب ما أسماه بالتغلغل الصيني، كما وعد بفرض الضرائب الجمركية على المنتجات الصينية والتدقيق في استثمارات الشركات الصينية العاملة في أمريكا، بالمقابل كانت هناك خطوات مماثلة من قبل الصين بفرض ضرائب على البضائع والمنتجات الأمريكية شملت السيارات والأجهزة الذكية عالية التقنية. وفي عام 2017 حثت الصين الولايات المتحدة على إجراء محادثات بين الجانبين للوصول إلى قرارات مشتركة وصرحت بأنها لا تريد حرباً تجارية مع الولايات المتحدة الامريكية، ودعتها إلى احترام القواعد التجارية الدولية، فكان أن تراجع (ترامب) عن تصريحاته المعادية للصين بعد القمة الأولى التي جمعته مع الرئيس الصيني، إلا أنه سرعان ماعاد وقام بتوقيع مذكرة تنفيذية لفرض رسوم جمركية على الصين في شهر آذار من عام 2018[1]، وفي ظل هذه الحرب التجارية بين الطرفين، تأثر النشاط التصنيعي بذلك مع تزايد ضغوط جائحة كورونا على مدى عامي 2020-2021م[2].

أدت المشاريع الاقتصادية الواعدة التي تنفذها الصين على المستوى العالمي، التي منها مشروع "صنع في الصين2025"، ومشروع "حزام واحد- طريق واحد", إلى تخوف الولايات المتحدة لأن الصين تهدف من خلالها إلى تطوير صناعاتها، وفتح أسواقاً جديدة بشكل أوسع أمام منتجاتها, كما تسعى الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة النفوذ الصيني في أفريقيا التي أصبحت أكبر شريك تجاري لها منذ عام 2009 بعد أن وصل حجم تجارة الصين مع القارة إلى نحو(200) مليار دولار ويتوقع أن تبلغ بين (300-400) مليار دولار بنهاية برنامج متكامل للتعاون الصيني الأفريقي للمدة 2019-2022[3].

يعتقد (بيتر زيهان)، مؤلِّف كتاب "أمم غير متحدة: التدافع من أجل السلطة في عالم غير خاضع للحكم"، ان الصين تعد الورشة العالمية لتصنيع العمل، ومن حيث قيمتها المطلقة، تعد المستفيد الاكبر من النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. اذ ان السياسة اليابانية والاوروبية قد نجحت في جعل

[1] الجولة الرابعة.. هل يتم التوصل لاتفاق ينهي النزاع التجاري بين واشنطن وبكين؟، موقع مجلة أموال، 2019/2/24، متاح على الرابط : https://amwal-mag.com/

[2] Saira Naseer and others, Op.Cit, P.5.

[3] ربيع أبو حطب، مستقبل العلاقات التجارية الصينية الامريكية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 2018-2019، متاح على الرابط:
https://www.masarat.ps/article/5136

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاراضي الصينية مناطق نفوذ للإمبراطورية، قبل قيام الولايات المتحدة بأنها تلك الاستراتيجية. وكان من ضمن متطلبات التصنيع الكفؤ في الصين توافر اقتصاديات كبيرة الحجم لأجل بلاد تخضع لنظام حكومي واحد"[1].

إن وجود مؤشرات حول تفاقم الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فإن فايروس كورونا جاء ليجعل الأمور أكثر سوءاً، إذ صرحت المتخصصة في الشؤون الصينية(إليزابيث إكونومي)، "أن ظهور أزمة فيروس كورونا وتأثيره المحتمل على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة كبير على المدى المتوسط والبعيد، ومن المتوقع أن تعيد أزمة كورونا تشكيل العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة "، كما صرح مؤسس وكبير الاستراتيجيين في مجموعة أوراسيا (إيان بريمير)" تفكر الشركات الأمريكية، منذ فترة طويلة، في الحد من اعتماد سلاسل التوريد على الصين في ظل تزايد أعمال المناكفة التجارية، بالإضافة إلى اليد العاملة الصينية التي ترتفع كلفتها وتصبح غير فعالة بشكل متزايد". كما أن الصين ستواجه مشكلة في الوفاء بوعودها التي تعهدت بها في صفقة المرحلة الأولى، وقد تؤدي أزمة فيروس كورونا إلى تدهور العلاقات الأمريكية الصينية التي هي بالأصل متضررة، وقد يكون لها عواقب أوسع من ذلك بالنسبة لحلفاء واشنطن في آسيا[2].

أخيراً, فإن الولايات المتحدة والصين في طريقها نحو التعافي القوي وغيرها من الاقتصاديات القوية[3]، ومن جانبها تعول الصين على سرعة تعافيها اقتصادياً بعد أزمة كورونا والقدرة على استئناف الإنتاج لدى مصانعها[4]، وهو فعلياً ما يتحقق[5]، وتأمل الصين أن تعوض النقص من خلال تحقق معدلات نمو عالية، وفي الاغلب ستنجح في تحقيق ذلك، سيما مع استمرار الازمة في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا، الامر الذي سيخدم الصين، وامتلاك قدرة التفوق التي لن تتردد في استخدامها إلى

---

[1] محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية – (الجزء الثاني)، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/3/30، متاح على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4624

[2] جوناثان ماركوس، فايروس كورونا: هل يؤدي الفايروس القاتل إلى أزمات دبلوماسية؟، موقع بي بي سي عربي، 2020/2/25، متاح على الرابط :https://www.bbc.com/arabic/world-51613180

[3] Daniele Schilirò, The global economy, the people and the covid-19 pandemic, Working Paper, Department of Economics, University of Messina, Italy , June 2022, P.2.

[4] سيد حسني علي، إفلاس النظام العالمي في مواجهة كورونا، المركز الديمقراطي العربي، 2020/3/29، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=65537

[5] نافذ فايز الهرش، مصدرسبق ذكره، ص8.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أقصى حد فقد حرصت الحكومات الصينية خلال العقود الماضية، على ضمان امتلاك بلادهم القدرة على تصنيع وتوفير كافة السلع والمواد الاستهلاكية على اختلاف أنواعها للأسواق العالمية، كوسيلة لضمان تفوقها في الجوانب السياسية والاقتصادية من سياستها الخارجية[1].

جميع المؤشرات تدل الى امكانية احداث تغيير على صعيد بنية النظام الدولي، بل وتهميش وتراجع نظام العولمة الدولي، ومن ثم تفكك فكرة الاندماج وفشل وتدهور التنظيمات الاقتصادية في قدرتها على التعامل مع النتائج الاقتصادية لكورونا، والتوجه نحو المزيد من خيارات التعاون ما بين الدول وتعزيز القدرات المركزية الدولية، الامر الذي يؤدي لظهور نظام جديد للاقتصاد[2].

يؤدي الوباء دوراً مهماً ومختلفاً بشكل كبير بالنسبة لتخصص القوة في النظام الدولي وتشير البيانات الاولية الى امكانية التراجع النسبي لرغبة الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى المتحالفة معها فيما يخص القضايا الاقتصادية، فضلاً عن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي ونهج الادارة المستقبلية للولايات المتحدة كل ذلك قد يكون له قدرة التأثير على مستقبل العولمة[3].

وأخيراً، يرى الكاتب الأمريكي روبرت كابلان أن جائحة كورونا ستكون الحدث السياسي والاقتصادي الأهم الذي سيدشن معظم الاضطرابات الجيوسياسية المحتملة في العقد المقبل، وسوف يكون هناك انموذج جديد للعولمة في اعقابه ويكون أكثر عمقاً تدخل اليه البشرية، وبالمقابل لن يكون هو نهاية للتاريخ[4].

إن الاحتجاج على الشروط القاسية التي تفرضها عولمة الأسواق، هو في واقع الأمر تحوّلٌ لظاهرة تتمدد كل يوم جغرافياً لتشمل دولاً في قارات مختلفة، ونوعياً بانضمام فئات اجتماعية جديدة لها، لذا يتوقع أن يشهد العالم بعد نهاية هذه الجائحة احتجاجات كثيرة تؤدي إلى مراجعات كبيرة. فمن تشيلي وهونغ كونغ إلى لبنان وبرشلونة تجري عملية البحث عن قواسم مشتركة وقضايا جماعية. ومع استعداد

---

[1] سيد حسني علي، مصدر سبق ذكره.

[2] هبة علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص161.

[3] Narciz BĂLĂŞOIU, Op.Cit., P.30.

[4] هشاشة النظام.. هل تنهي جائحة كورونا العولمة التي نعرفها أم تدخل مرحلة أخرى؟، شبكة الجزيرة، 2020/3/21، متاح على الرابط : https://2u.pw/lupQo

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الشباب في أي عصر لزعزعة النظام القائم، يبدو الأمر كما لو أن الصدمات البيئية غير المسبوقة التي يعيشها العالم الطبيعي تقابلها ضغوط استثنائية مماثلة في المجتمع البشري[1].

أذن العولمة لمرحلة ما قبل جائحة كورونا عززت من مقومات الاعتمادية المتبادلة في بنية الاقتصاد العالمي، فضلا عن تأثير النزاعات ذات السمات المعولمة على النظام العالمي، نظراً لطبيعة السمات التي امتازت بها العولمة والتي تم تكييفها وتوظيفها بالشكل الذي يحدث القدرة التأثيرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي، ولكن بعد بروز جائحة كوورنا كوفيد 19 وتداعياتها على مستوى تحولات النظام العالمي سواء على مستوى التحولات السياسية– الامنية والتي تمثلت بأبراز الدور الوظيفي للدولة في ادارة تفاعلات العلاقات الدولية بأنساقها الاساسية والثانوية، والتأثير على منظومة القيم الحاكمة للنظام الاقتصادي العالمي، ولم تتوقف الى هذا الحد بل امتدت التحولات الى الجوانب الاقتصادية المتمثلة في تراجع دور العولمة وتداعيات الجائحة على مستوى التركيبة البنائية للاقتصاد العالمي.

الخاتمة

إن الحديث عن التحولات الاقتصادية خلال مرحلة إدارة أزمة كورونا، مصحوبة بتحولات على صعيد توطين الصناعة وزيادة الإنتاج المحلي من الزراعة والعلاقات الدولية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة، هذه المسألة التي قد تتسع بعدها وتسود لعقد أو عقدين من الزمن لتشمل مجالات أخرى كالصحة والتعليم والتجارة الخارجية أصبحت تأخذ مساحة أكبر بكثير من اهتمامات جميع الدول. وبالطبع فإن الدعوات التي تجتاح العالم اليوم حول ضرورة اعتماد الدول على إمكاناتها الذاتية بدأت تلقى صدى أوسع بكثير من أي وقت مضى.

أن العولمة لن تنتهي ولكنها ستتغير. هنالك كثيرون حول العالم يتصورون أفول العولمة, باعتبار أن معظم الدول بدأت بالانغلاق على نفسها بدلا من مواصلة الانفتاح على العالم. لا شك أن مفهوم العولمة الذي كان قائما على سيطرة اقتصادات السوق الحرة قد انتهى بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008, كما أن تدخل الدولة أصبح ضروريا في بعض القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والأمن الغذائي, لكن الثورة المعرفية وثورة المعلومات ربطت العالم بشكل لا يمكن العودة عنه. وبالطبع فان من

[1] سيمون تيسدال، من سكان العالم 41% شباب غاضبون من عدم المساواة الاقتصادية، موقع صحيفة الجارديان، تأريخ الزيارة 2020/5/30، متاح على الرابط : https://2u.pw/BprS2

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الضروري أن يصبح تطور العولمة مقرونا في المستقبل بالتعاون الدولي في قضايا الأمن الإنساني ومكافحة الأوبئة والوقاية الصحية وان تخصص المؤسسات والموارد لذلك. أن العولمة التي تسببت في انتشار وباء كورونا يجب أن تنجح في القضاء عليه تماما كما نجحت في القضاء على أزمات مماثلة شهدها العالم في السنوات الماضية. وبناء على ذلك توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج لعل اهمها:

1. شكلت جائحة كرونا ازمة صحة عالمية لها تأثيرها وتداعياتها على البنى الاقتصادية العالمية من خلال العديد من المجالات اهمها التبادل التجاري والترابط المالي والسياحة والنقل والنفط والاعتماد المتبادل وحرية التجارة والتخصص والربح وتقسيم العمل وغيرها.
2. ان تداعيات الجائحة على التجارة الدولية واسعار العملات والاستثمار الاجنبي يعكس مدى هشاشة التنسيق الدولي فيما بين اطراف النظام العالمي على الرغم من تبني علمانية الاقتصاد الدولي.
3. كشفت جائحة كورونا عن وجود فجوة ما بين دول شمال اوروبا وجنوبها، وضعف الاندماج والاتحاد ما بين دولها، وان الاتحاد الاوروبي لم يكن بالمستوى المطلوب للتصدي كأحد أهم التكتلات الاقتصادية الاقليمية.
4. كشفت الأزمة الاقتصادية أيضا في هذا الشأن عن الأسس اللا إنسانية للعولمة الاقتصادية المرتبطة بمفاهيم وفرضيات المدرسة الليبرالية الجديدة التي كان تطبيقها على المستوى العالمي سبباً مباشراً في الأزمة التي تعيشها الشعوب اليوم, والاحتجاجات التي تمتد عبر العالم لإقامة نظام اقتصادي بديل وإنقاذ مستقبل البشرية من رحمة اقتصادات السوق الحرة التي تستطيع تجديد نفسها بعد كل أزمة لتواصل استعباد الأمم والشعوب. فمثلما استطاعت الرأسمالية إنقاذ نفسها بعد أزمة عام 2008 المالية وأغرقت العالم في المزيد من الكوارث المناخية والبيئية وزادت عالمياً من التباينات الاقتصادية بين الأقليات الثرية والأغلبية الفقيرة والمعدمة, فهي سوف تحاول إنقاذ نفسها مجددا بعد عام 2020 غير مكترثة بمصير شعوب العالم على النحو الذي أصبح فيه البحث عن أنماط اقتصادية بديلة وفك الارتباط معها مسألة مصيرية لبقاء ومستقبل الجنس البشري.
5. جائحة كورونا اثبتت عن مدى عجز العولمة متمثلة بالرأسمالية وآليات السوق في السيطرة على قوى السوق، بسبب البحث عن الارباح وزيادتها مقابل الالتزامات الاجتماعية والبيئية الضعيفة لصالح الربح.
6. يتوقع أن يجر الاقتصاد الأمريكي, باعتباره لا يزال قاطرة الاقتصاد العالمي الرئيسية, ومعه اقتصادات عدد من الدول المحورية في أوروبا وأسيا, العالم نحو الركود. كما يتوقع أن تستمر حالة الشلل في

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حركة التدفقات التجارية وحركة الأموال والأعمال والنقل في غالبية أرجاء العالم, مع ما يرافق ذلك من انخفاض كبير في أسعار الطاقة والمواد الغذائية مما يؤثر سلبا على اقتصاد الدول المنتجة والمصدرة لهذه المواد الحيوية.

7. ان جائحة كورونا من شأنها ان تؤدي بشكل متسارع الى اختلال توازن القوى الاقتصادي العالمي، ومن ثم الى ازالة خصائص العولمة وسماتها من التقارب واعادة صياغة الانتاج والاستهلاك العالمي، لاختلاف البنى والتنوع الاقتصادي.
8. ان تواصل الانهيار في أسواق المال العالمية قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية تنذر بعواقب مجهولة وطويلة المدى, ليبقى السؤال المطروح حول مقدار الوقت الذي سوف يحتاج إليه العالم لاستعادة عافيته الاقتصادية, فهذه حقبة يغلب عليها الشك والغموض بشكل كبير. ويتوقع العديد من خبراء الاقتصاد أن اقتصاد العالم لن يتمكن من استيعاب تداعيات أزمة فيروس كورونا والتغلب عليها وتعديل مساره نحو النمو قبل عقد من الزمن أو نحو ذلك.

قائمة المصادر

أولاً- المصادر العربية:

أ- الكتب العربية:

1. أحمد نوري النعيمي(دكتور)، السياسة الخارجية، بغداد، العراق، دار السنهوري للنشر، 2011م.
2. أسماء حسين ملكاوي وآخرون، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدوحة، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020

ب- المجلات والدوريات:

1. أحمد مشعان نجم(دكتور)، "النظام الدولي في ظل جائحة كورونا: التأثيرات والانعكاسات"، مجلة كلية التربية للبنات، العدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الاول لمجلس تحسين جودة التعليم لكليات الاعلام بالتعاون مع جامعة السليمانية للمدة 23-2022/1/24م، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2022م.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. أشرف ابراهيم عطية، "تداعيات أزمة كورونا في الاقتصاد العالمي"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، العدد(3)، المجلد(3)، المجلس الاعلى للجامعات في مصر، 2022م.
3. اليمين سعادة، "تداعيات جائحة كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة" مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد(2)، المجلد(5)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2021م.
4. أوكيل حميدة وخوميجة فتحية وسنوساوي فاطنة، "حزم إجراءات مجابهة تداعيات جائحة كورونا على الاداء الاقتصادي العالمي"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد(1)، المجلد(10)، جامعة الوادي، الجزائر، حزيران/يونيو 2023م.
5. رفيقة صباغ، "جائحة فيروس كورونا المستجد وآثاراها على الاقتصاد العالمي"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد(4)، المجلد(9)، جامعة أحمد دراية، الجزائر،2020.
6. زهراء عبدالحسين ظاهر وأ.م.د. راضي عبيد نغيمش، "آثار ازمة كورونا على متغيرات الاقتصاد العالمي والعراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(48)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، حزيران 2021م.
7. طبيب أسامة، "تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي: الآثار والاجراءات"، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد(1)، المجلد(4)، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، كلية الدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم الادارة، الجزائر، 2022م
8. فتحية رمضان وادي(دكتور)، "الاقتصاد العالمي في زمن الكورونا: دراسة تحليلية خاصة بالاقتصاد العالمي لسنة 2019-2020م"، مجلة كليات التربية، العدد(21)، جامعة الزاوية، ليبيا، نيسان/ابريل 2021م
9. كرامة مروة ورحال فاطمة وخبيزة انفال حدة، "تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد – 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجاً"، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد(2)، المجلد(2)، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، حزيران/يناير 2020م.
10. لمى عبداللطيف محمد علي وأ.د. علي عبد محمد سعيد الراوي، "الاقتصاد العالمي في مواجهة الازمات باستخدام السياسة المالية: جائحة كوفيد-19 كورونا نموذجاً"، مجلة الدراسات الاقتصادية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والادارية، العدد(3)، المجلد(2)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، العراق، حزيران 2023م.

11. ميلود بن خيرة وسعيدة طيب، "اثر جائحة كورونا (Covid-19) على الاقتصاد العالمي"، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، العدد(2)، المجلد(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020م.
12. نافذ فايز الهرش، "أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد(3)، المجلد(3)، جامعة عاشور الجلفة، الجزائر، 2020م.
13. هبة علي حسين، "اقتصاديات العالم وتخطي جائحة كورونا"، مجلة حمورابي، العدد(36)، السنة(9)، مركز حمورابي، بغداد، العراق، خريف 2020م.

References:

1. Ahmed Nouri Al-Nuaimi (Doctor), Foreign Policy, Baghdad, Iraq, Al-Sanhouri Publishing House, 2011 AD.
2. Asmaa Hussein Malkawi and others, The Corona Crisis and its Repercussions on Sociology, Political Science and International Relations, Doha, Ibn Khaldun Center for Humanities and Social Sciences, 2020
3. Ahmed Mashaan Najm (Doctor), "The International System in Light of the Corona Pandemic: Effects and Repercussions," Journal of the College of Education for Girls, a special issue on the proceedings of the First International Scientific Conference of the Council for Improving the Quality of Education for Colleges of Media in cooperation with the University of Sulaymaniyah for the period 1/23-24/ 2022AD, College of Education for Girls, University of Baghdad, Baghdad, Iraq, 2022AD.
4. Ashraf Ibrahim Attia, "The Repercussions of the Corona Crisis on the Global Economy," International Journal of Jurisprudence, Judiciary and Legislation, Issue (3), Volume (3), Supreme Council of Universities in Egypt, 2022 AD
5. Al-Yaman Saada, "The repercussions of the new Corona pandemic on the global economy: effects on the most important economic sectors and ways to confront it," Namaa Journal of Economics and Trade, Issue (2), Volume (5), College of Economic, Commercial and Management Sciences, Muhammad Al-Siddiq Bin Yahya University, Algeria, 2021 AD.
6. Okil Hamida, Khoumija Fathia, and Senousawi Fatna, "Packages of Measures to Confront the Repercussions of the Corona Pandemic on Global Economic Performance," Journal of Economic Development, Issue (1), Volume (10), University of the Valley, Algeria, June 2023 AD.
7. Rafiqa Sabbagh, "The emerging coronavirus pandemic and its effects on the global economy," Al-Haqiqa Journal for Social and Human Sciences, Issue (4), Volume (9), Ahmed Draya University, Algeria, 2020.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8. Zahraa Abdel Hussein Daher and M.D. Radi Obaid Naghimish, “The Effects of the Corona Crisis on the Variables of the Global Economy and Iraq,” Gulf Economic Journal, Issue (48), Center for Basra and Arab Gulf Studies, University of Basra, Iraq, June 2021 AD.
9. Doctor Osama, “The Repercussions of the Corona Pandemic on the Global Economy: Effects and Measures,” Journal of Social Responsibility and Sustainable Development Governance, Issue (1), Volume (4), Ahmed Zabana Relizane University Center, Faculty of Economic and Commercial Studies and Management Sciences, Algeria, 2022 AD.
10. Fathia Ramadan Wadi (Doctor), “The Global Economy in the Time of Corona: An Analytical Study of the Global Economy for the Year 2019-2020 AD,” Journal of Colleges of Education, Issue (21), Zawia University, Libya, April 2021 AD.
11. Karama Marwa, Rahal Fatima, and Khabiza Anfal Hadda, “The Impact of Global Health Crises on the Global Economy: The Impact of the Coronavirus Covid-19 on the Algerian Economy as a Model,” Social Empowerment Magazine, Issue (2), Volume (2), Social Empowerment and Sustainable Development Laboratory In the desert environment, Ammar Thilighi University, Algeria, June 2020.
12. Lama Abdul Latif Muhammad Ali and Prof. Dr. Ali Abdul Muhammad Saeed Al-Rawi, “The global economy in confronting crises using fiscal policy: the Covid-19 Corona pandemic as a model,” Journal of Economic and Administrative Studies, Issue (3), Volume (2), College of Administration and Economics, Iraqi University, Baghdad, Iraq, June 2023 AD.
13. Miloud Ben Khaira and Saida Tayeb, “The Impact of the Corona Pandemic (Covid-19) on the Global Economy,” Journal of Management and Economic Research, Issue (2), Volume (2), Zian Ashour University of Djelfa, Algeria, 2020 AD
14. Nafez Fayez Al-Harsh, “The Impact of the Corona Pandemic on Global Economic Indicators,” Journal of International Economics and Globalization, Issue (3), Volume (3), Ashour University of Djelfa, Algeria, 2020 AD.
15. .Heba Ali Hussein, “World Economies and Overcoming the Corona Pandemic,” Hammurabi Magazine, Issue (36), Year (9), Hammurabi Center, Baghdad, Iraq, Fall 2020 AD.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/